

حقيقة الوديعة السعودية بالبنك المركزي والصراع السعودي-الإماراتي جنوب اليمن

من الرياض عاد هادي إلى عدن من دون موافقة سعودية نهائية بتقديم وديعة بملياري دولار طلبها هادي لدعم البنك المركزي اليمني في عدن.

ما حدث لهادي في السعودية حدث له قبل نحو شهرين في قطر حين غادرها خالي الوفاض بعد رفض أميرها تقديم وديعة بمليار دولار للبنك وحدث له وحكومة محمد سالم باسندوة عام 2014 أي أنه ليس بالأمر الجديد.

لكن عدم الموافقة السعودية الأخيرة وسابقاً الرفض القطري لا يعنيان عجزهما مالياً عن الدعم بل عدم رغبتيهما في تقديم هكذا دعم وإن كان ضئيلاً بالنظر إلى إمكانيات البلدين المالية ويعكسان بوضوح لا لبس فيه صورة هادي لدى السعودية ومن خلفها دول الخليج كحليفٍ غير موثوقٍ به وأسوأ من ذلك كرجل لا يمكن مدّه بأي دعم من هذا النوع وعليه أن يواجه الأزمة المالية المتفاقمة وحيداً.

هذا ما تشي به طريقة التعاطي السلبية التي يعززها رفض العاهل السعودي مقابلته في زيارته المنظورة بناء على معلوماتٍ حصل الميادين نت عليها من مصادر دبلوماسية مطلعة تحدثت عن رفض الملك سلمان لقاءه غير مرة حتى أنه أوكل "مشقّة" مقابلته في زيارته قبل الأخيرة بعد عودته من قطر، لنجله ولي ولي العهد محمد بن سلمان الذي حمّله هادي رسالة لوالده الملك، بحسب ما نشرته وكالة "سبأ" الناطقة باسم هادي، من الرياض. بناءً على هذه المعطيات وغيرها يبدو هادي في وضعٍ لا يحسد عليه، وقد تخلت عنه السعودية

ودول تحالفها الحربي مالياً حتى اللحظة على الأقل، وبالتالي لن يكون بمقدوره الصمود ومواجهة كل ما أثارته "عاصفة الحزم" السعودية، من عواصف داخلية في وجهه. قد يكون الأمر الإيجابي الوحيد أن عودته إلى عاصمته المؤقتة حملت حلاً وإن وقتياً لأزمة مطار عدن الدولي وتداعياتها المسلحة على خلفية رفض قوات القيادي السلفي "أبو قحطان" المعروف بارتباطه الوثيق بالإمارات تسليم المطار للقائد المعين من هادي. الحل السعودي نتج عن لقاءٍ ثلاثي تكرر غير مرة لهادي مع محمد بن سلمان الممسك بخيوط اللعبة في اليمن ومحمد بن زايد وزير الخارجية الإماراتي.

ولأن أزمة المطار بتشعباتها المختلفة، جاءت تتويجاً لصراعٍ سعودي-إماراتي ظل خفياً في عدن خاصة وفي الجنوب عموماً وصولاً إلى مناطق سيطرتها في تعز كان لا بد أن يأتي الاتفاق السعودي الشكلي ملبياً لرغبتها بانتزاع المطار من الإمارات ونقل الإشراف عليه إليها، نزولاً عند طلب هادي الذي يعبر عنها بالطبع، وتسلم القائد المعين منه قيادة قوات المطار التي ستحل مكان قوات القيادي السلفي "أبو قحطان" مقابل الإبقاء على ميناء عدن بيد الإمارات، وهو الأهم بالنسبة لها، على اعتبار أن بقاء الميناء بيدها، يطمئنها ويبقيه معطلاً، وهي الحريصة على عدم تشغيله بصورة تؤثر على موانئ دبي.

لا شك أن السعودية تشعر بأهمية النصر الذي حققته في أول معاركها غير المعلنة مع الإمارات لكن الأخيرة لم تخسر أيضاً، ففصائلها السلفية المسلحة مازالت تتميز بفاعليتها وانتشارها وتواجدها الواسع في عدن وغيرها من المناطق، التي تحولت إلى ساحة صراع، وبتكاثر وانتشار للجماعات المتطرفة من قاعدة وداعش... إلخ، إضافة إلى أنها مازالت تتصرف بأريحية مطلقة، تمكّنها من القيام باعتقالات واسعة بحق من تبقى من قيادات حزب الإصلاح في عدن، أو كما حدث سابقاً في المكلا بحضرموت.

هذا يعني أن الصراع السعودي-الإماراتي بات واقعاً ويتشعب بأدواتهما المحلية من إصلاحية وقبلية مناطقية من جهة وسلفية وحراكية من الجهة الأخرى، ولعل أحداث المطار قد نقلته من حالة الكمون والتريص الخفي، إلى حالة من العلنية والوضوح، يصعب معها إخفاؤه، وهو آخذ في التصاعد بمسارات متعددة وأكثر حدة، تنبئ عن مأساوية ودموية، ما سيكون عليه الوضع في هذه المحافظات لاحقاً.

لكن أخطر ما كشفته هذه الأحداث أنها أظهرت هادي على حقيقته كرئيس "لا حول له ولا قوة" ولا يملك من الأمر شيئاً. ليس ذلك فحسب بل أنها نزعته عنه فناع "الشرعية" كهدفٍ جاء التدخل السعودي والإماراتي وتحالفهما تحت رايته، وفي إطاره ظهرت وتشكّلت وانضوت وقاتلت كل هذه الفصائل المسلحة باختلاف مرجعياتها، وامتد الأمر حدّ إسقاط الحمل "الوطني" عنه، ليظهر مجرد حاكم محلي حليف للعربية السعودية. والغريب أنه تقولب واندماج مع هذا الدور بطريقة

تدعو إلى الحيرة، ولم يسع إلى التنكر له أو حتى يحاول الخروج من بوتقته، بما يحافظ على صورته المهزوزة أمام "مؤيديه" على الأقل. لكنه فضل تأكيد عجزه بالقفز مباشرة إلى العاصمة السعودية، وقبلها إيفاد نجله ناصر قائد الحرس الرئاسي ومدير مكتبه عبدالمعطي العليمي إلى العاصمة الإماراتية أبو ظبي، وعودتهما من هناك باتفاق على اللقاء الثلاثي في السعودية. بينما كان بإمكانه، التصرف بطريقة أخرى تعيد له بعض اعتباره كرئيس يستمد مشروعيته وشرعيته من "الشعب" كما يقول، وليس من السعودية التي فقدت ثقتها به رغم خضوعه واستسلامه وتسليمه الكلي لها.

ينسحب الحال أيضاً على الإمارات، التي دعت للعام الثاني على التوالي خالد بحاح نائبه ورئيس حكومته السابق لحضور القمة العالمية للحكومات في دبي، والذي يبدو أكثر خطوة لديها من الرئيس هادي، الذي تجاهلت تماماً رئيس حكومته الجديد، كما أن الجرأة وصلت بأحد خبرائها حدّ التهجم اللفظي على الرئيس هادي، وتوجيه أفضع الشتائم وأقذع الأوصاف بحق الجنوبيين، واتهامهم مع رئيسهم بالإنقلاب على دولته التي حررت بيوتهم وأسرة نومهم من "الحوثي وعفاش" وفقاً لتعبيره. ومضى في اتهام هادي وأولاده، بمحاولة تكرار سيناريو أحداث الجنوب الدموية عام 86 بين قيادات الحزب الاشتراكي الحاكم حينها وتقسيم الجنوبيين إلى "زمرة" و"طغمة".

كل هذا الصراع والتراشق والنيل من رمزية ومكانة هادي ومنازعة السيطرة والحكم، يحدث والحرب لم تضع أوزارها بعد، فكيف لو توقفت الحرب؟..ماذا سيكون مصير هادي حينها؟!
تقرير: أحمد عبدالرحمن